انخفاض التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك الكويتية بنسبة 1.2 بالمئة

«كامكو» تتوقع ارتفاع الإيرادات الحكومية لسنة 2018/2017 إلى 13.3 مليار دينار

◆ استمرار الوضع السلبي للمالية الحكومية رغم توقعات وزارة المالية بتحسن الأوضاع

◆ توقعات بنزول مستوى العجز بنسبة 23.7 بالمئة لسنة 2019/2018 قبل استقطاع احتياطي الأجيال

اصدرت شركة بحوث كامكو تقريرها عن الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي الربع سنوي 19مارس 2018 ، وجاء فيه ما يلي : تقليص فجوة العجز المالي في الموازنات الخليجية في العام 2018، وتوقع تسجيل عجز احادي الرقم بحلول العام2020

يتوقع ان يبلغ مستوى العجز المالي المسجل في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي 51 مليار دولار أمريكي في العام 2018، متراجعاً بنسبة 52 في المائة مقارنة بموازنات العام 2017 (107 مليار دولار أمريكي)، وفقاً لتحليلنا للتقديرات العامة للموازنة المالية الحكومية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. حيث تعد مبادرات تحسين وضبط النفقات من العوامل الرئيسية لتقليص فجوات العجز في الموازنة، في حين يتوقع أن تساهم السعودية بما نسبته 63 في المائة من العجز المسجل في موازنات المنطقة على الرغم من تخفيض نفقاتها بنسبة 14.3 في المائة على أساس سنوي. إلا انه على الرغم من ذلك، نتوقع أن يتراجع مستوى عجز الموازنة إلى أقل من ذلك على خلفية توقع ارتفاع الإيرادات في حال حافظت أسعار النفط على استقرارها حتى نهاية العام وظلت عند نفس مستويات الربع الأول من العام 2018 (فوق 60 دولار أمريكي للبرميل). كما يتوقع أن تبدأ أرصدة الحسابات الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق فائض في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 2017 – 2019، وإن كان هامشياً، حيث يتوقع ان يبلغ متوسط الفائض نسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة.

جدول توضيحي

نتوقع أن تستمر المبادرات الموجهة لتعزيز الاقتصاد غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا انها ستكون أقل تزامنا مقارنة بالسنوات القليلة السابقة والفترة الماضية نظراً لتوقع اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي لاستخدام أدوات مالية مختلفة لدعم مواردها المالية. وأحد الأمثلة على ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والسعودية، في حين لم تقم الدول الخليجية الأخرى بتطبيقها على الرغم من تقديرات صندوق النقد الدولي لتحقيق ضريبة القيمة المضافة لإيرادات إضافية في حدود نسب 1.5 3– في المائة من الناتج المحلي الإجمالي النفطي للمنطقة. وتشمل الإجراءات المستقلة التي تطبقها بعض الدول الخليجية لتوليد الإيرادات قيام الامارات والسعودية في 2017 بتطبيق الضريبة الانتقائية، واتجاه السعودية نحو رفع رسوم الخدمات الحكومية والضرائب على الأراضي الشاغرة، في حين تستعددول أخرى لإدخال إصلاحات ضريبية على أرباح الشركات. هذا ولا تزال المؤشرات الرئيسية للاقتصاد غير النفطي للعام 2018 جيدة من وجهة نظرنا، حيث لا تزال مؤشرات مديري المشتريات الخاصة بالسعودية والإمارات تظهر تقدماً، في حين يقدر صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي نسبة 2.4 في المائة للعام الحالي. ونرى من وجهة نظرنا أن وضع الحدود الزمنية والمبادرات الجديدة سيعتمد على الإشارات التي ترسلها أسعار النفط نتيجة لخفض إنتاج الأوبك بعد ديسمبر 2018.

يتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات الحكومية للسنة المالية 2018/2017 إلى 13.3 مليار دينار كويتي مقابل 13.1 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2017/2016 وفقاً لوزارة المالية. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية والتي يتوقع أن تسجل نمواً من 1.4 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2017/2016 إلى 1.6 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2018/2017 في حين يتوقع استقرار الإيرادات النفطية عند مستوى 11.7 مليار دينار كويتي عن كلتا الفترتين. من جانب آخر، ارتفعت النفقات من 17.7 ميار دينار كويتي في السنة المالية 2017/2016 إلى 19.9 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2018/2017 على خلفية ارتفاع النفقات الرأسمالية والدعم والرواتب والأجور خلال السنة المالية الحالية. وتشير التقديرات إلى استمرار الوضع السلبي للمالية الحكومية في السنة المالية 2018/2017، إلا أن وزارة المالية تتوقع تحسن الأوضاع في السنة المالية القادمة. أما بالنسبة للسنة المالية 2019/2018، فمن المتوقع أن يقل مستوى العجز بنسبة 23.7 في المائة قبل استقطاع المخصص الالزامي لصندوق الأجيال القادمة. وتتمثل الدوافع الرئيسية للتحسن المتوقع للسنة المالية 2019/2018 في ارتفاع الإيرادات النفطية (13.7+ في المائة) والإيرادات غير النفطية (+ 8.5 في المائة) وذلك على الرغم من الارتفاع الهامشي للنفقات (+ 0.5 في المائة) خلال السنة المالية.

وانخفضت التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك الكويتية بنهاية الربع الرابع من العام 2017 بنسبة 1.2 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 35.4 مليار دينار كويتي. أما على أساس سنوي، فقد شهدت التسهيلات الائتمانية تحسناً بنسبة 3.2 في المائة على خلفية نمو التسهيلات الائتمانية الشخصية التي سجلت نمواً بنسبة 4.4 في المائة خلال تلك الفترة، حيث مثلت أكثر من نسبة 43 في المائة من التسهيلات الائتمانية التي تم صرفها حتى ديسمبر 2017. إلا انه على الرغم من ذلك، تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات على أساس سنوي، حيث انخفضت التسهيلات الائتمانية التي تم صرفها للقطاع بنسبة 11.3 في المائة، في حين شهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العقاري نمواً بنسبة 2.7 في المائة. أما فيما يتعلق بعرض النقد بمفهومه الأوسع (M2) للكويت، فقد قفز بنسبة 1.6 في المائة على أساس ربع سنوي حيث بلغ 37.1 مليار دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2017، وذلك بعد أن شهد استقراراً في الربع الثالث من العام 2017 (0.2+ في المائة)، ويعزى ذلك النمو في الربع الأخير من العام 2017 الى نمو العملة المتداولة بنسبة 8 في المائة على أساس ربع سنوي.

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017 بنسبة 6.0 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 2.56 تريليون ريال سعودي. وكان الناتج المحلي الإجمالي النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو، حيث ارتفع بنسبة 18.5 في المائة على أساس سنوي إلى 0.71 تريليون ريال سعودي، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والذي يمثل في الوقت الحاضر نسبة 71.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9 في المائة على أساس سنوي. من جانب آخر، سجل كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ضمن القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 4.5 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. ويساهم القطاع الخاص حالياً بنسبة 67.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وفيما يتعلق بعرض النقد بمفهومه الأوسع (M2) للمملكة، فقد ظل مستقراً على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من العام 2017، حيث بلغ 1،620 مليار ريال سعودي بعد أن كان متراجعا بنسبة 1.6 في المائة في الربع الثالث من العام 2017. أما على أساس سنوي، فقد تراجع عرض النقد بمفهومه الأوسع (M2) بنسبة 1 في المائة على خلفية تراجع الودائع والمدخرات على أساس سنوي بنسبة 8.9 في المائة، في حين شهدت العملات خارج البنوك والودائع تحت الطلب تحسناً بنسبة 1 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي، خلال نفس الفترة.

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمراجعة تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2017 إلى نسبة 1.5 في المائة مع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2.9 في المائة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 1.4 في المائة. حيث يتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي تراجعه وان يفقد ما نسبته 0.2 في المائة على أساس سنوي في العام 2018 وفقاً لتقديرات البنك المركزي. في حين يتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.6 في المائة على أساس سنوي بدعم من الإنفاق الحكومي وأن يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصفة عامة بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي. هذا وتشير بيانات مؤشر بنك الامارات أبو ظبي الوطني الصادرة عن شهر ديسمبر 2017 إلى تراجع المؤشر إلى مستوى 55.1 نقطة، فيما يعد أدنى مستوياته منذ سبتمبر 2017 على خلفية تباطؤ معدلات نمو الإنتاج والأنشطة التجارية أثناء الشهر الماضي. وعلى الرغم من ضعف معدلات نمو الإنتاج إلى أدنى مستوياتها منذ مايو 2017، إلا ان الطلبات الجديدة قد شهدت تحسناً ملحوظاً على الرغم من ضعف نمو طلبات التصدير، الأمر الذي يشير إلى قوة الطلب المحلي في الامارات. في حين بلغ متوسط المؤشر الرئيسي للعام 2017 بأكمله 56.0 نقطة، أعلى من مستوى 53.7 نقطة المسجلة في العام 2016 و54.7 نقطة للعام 2015.

سيحقق أعلى معدل بين دول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2019

«مجموعة البنك الدولي» تتوقع نمو اجمالي الناتج المحلي للكويت 2 بالمئة في 2018

توقعت مجموعة البنك الدولي نمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت بنحو 2 في المئة خلال العام الحالي بعد أن انخفض إلى 1 في المئة خلال 2017 على أن يحقق أعلى معدل بين دول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2019 بالغا 3ر5 في المئة.

وقال المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي نادر محمد في مؤتمر صحفي بمناسبة اطلاق (التقرير الاقتصادي الخليجي 2018) إن النمو الاقتصادي في منطقة الخليج سيشهد تحسنا خلال العامين الحالي والمقبل مدعوما بالتعافي الجزئي الأخير الذي شهدته أسعار الطاقة.

وأضاف محمد أنه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الحالي والمقبل بنحو 1ر2 و7ر2 في المئة على التوالي مبينا أن وتيرة إصدار سندات الدين الخارجي في دول المجلس واصلت ارتفاعها في مسعى لتمويل العجز المالي في موازنتها.

وأوضح أن دولة الكويت حققت عجزا في موازنتها في 2017 يقدر بنحو 5ر4 في المئة وهو الأقل خليجيا متوقعا أن ينخفض هذا المعدل إلى 3ر5 في المئة خلال العام الحالي.

وأضاف أن الكويت حققت فائضا في الحساب الجاري بلغ ستة في المئة خلال 2017 لافتا إلى ضرورة قيام المعنيين بمضاعفة الإصلاحات لخلق فرص عمل للشباب وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وذكر محمد أن انخفاض أسعار النفط إلى مستوى دون المتوقع يمكن أن يخلق ضغوطا على منتجي منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) لتمديد أو تعميق اتفاقية خفض الإنتاج ما يؤدي إلى خفض النمو على المدى المتوسط في دول مجلس التعاون.

مقر البنك الولي

وأوضح أنه على رغم من أن أرصدة الحسابات المالية والحسابات الجارية آخذة في التحسن إلا أن المنطقة لا تزال تواجه احتياجات تمويل كبيرة وتظل عرضة للتغيرات التي تطرأ على ميول المستثمرين تجاه المخاطر العالمية وتكلفة التمويل كما أن التطورات الجيوسياسية والعلاقات بين دول المنطقة يمكن أن تؤدى إلى بطء في آفاق النمو.

وأشار إلى أن «القصور في تنفيذ خطط الإصلاح نتيجة لضعف القدرات المؤسسية سيحرم دول مجلس التعاون الخليجي من الاستفادة من الإصلاحات المالية وإجراء إصلاحات هيكلية أكثر عمقا بهدف تنويع اقتصاداتها».

من جانبه قال مدير مكتب البنك الدولي في دولة الكويت الدكتور فراس رعد في كلمة خلال المؤتمر إن (التقرير الاقتصادي الخليجي 2018) يتناول التطورات الإقتصادية في منطقة الخليج والمتعلقة بوتيرة النمو الإقتصادي وإتجاهات المستثمرين والمالية العامة والإصلاحات المالية والميزان التجاري والتضخم والتسهيلات المالية والسياسات النقدية.

وأضاف رعد أن التقرير يلخص أخر التطورات الإقتصادية على الساحة الدولية وتداعياتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون فضلا عن استعراضه كمية كبيرة من المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالمنطقة كما يسلط الضوء بصورة خاصة على أنظمة التقاعد في دول الخليج وأهمية إصلاحها وتطويرها لتعزيز الإستدامة المالية.

وأوضح أن التجارة العالمية نمت بمعدل أربعة في المئة خلال العام الماضي متوقعا نمو الإقتصاد العالمي بنحو ثلاثة في المئة خلال العامين 2017 و2019. وذكر أن المخاطر الدولية التي قد تؤثر في هذه التقديرات تتضمن تقلبات في الأسواق المالية العالمية وتراجع غير متوقع في أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية والسياسات الرامية إلى الحماية التجارية.

وأضاف أن النمو الإقتصادي في منطقة الخليج تأثر سلبا خلال 2017 بسبب عاملين رئيسين هما إنخفاض إنتاج النفط بسبب قرار (أويك) بالتعاون مع كبار المنتجين من داخلها وخارجها فضلا عن السياسات المالية الإصلاحية وتاثيرها على حركة الإقتصاد.

وتوقع تحسن وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين المقبلين نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط العالمية وإنتهاء اتفاقية خفض إنتاج النفط بنهاية هذا العام وتراجع في حدة السياسات المالية التقشفية.

وأكد ضرورة المضي قدما بالإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة لتحقيق التنوع الإقتصادي وعدم استمرارية في الاعتماد على قطاع النفط والغاز اضافة إلى ضرورة السير بشكل أقوى وأسرع نحو تعظيم دور القطاع الخاص في إقتصادات منطقة الخليج.

وشدد على أهمية استمرار دول مجلس التعاون في سياساتها لتعظيم دور القطاع الخاص عبر دعم برامج المنافسة والتنافسية والريادية والإبتكار وجلب الإستثمار المباشر وخلف الوظائف من خلال تطوير بيئة الاعمال مبينا أن تقديرات البنك الدولي الخاصة بسوق العمل في المنطقة تتوقع توفير أكثر من 200 مليون فرصة عمل جديدة في منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2050.

أكدوا ضرورة الأهتمام بها في مؤسسات القطاعين العام والخاص

خبراء: مراكز الاتصال وخدمة العملاء اساس نجاح المؤسسات او فشلها

اكد خبراء ومختصون كويتيون امس الاثنين ضرورة الاهتمام بمراكز الاتصال وخدمة العملاء في مؤسسات القطاعين العام والخاص باعتبارها العصب والاساس الذي يحكم نجاح المؤسسة او فشلها.

وأضاف هؤلاء خلال مشاركتهم في فعاليات ملتقى الكويت الثاني لمراكز الاتصال الذي نظمته شركة (ادفانتج) للمعارض والمؤتمرات بالتعاون مع وزارة الداخلية الكويتية ان نجاح مراكز الاتصال مبنية على الموظفين انفسهم وان «تطويرهم يسهم بشكل كبير في تحسين خدمة العملاء».

وقال رئيس اللجنة المنظمة للملتقى فواز الحمد في كلمة خلال الجلسة الحوارية الاولى ان نجاح اي مؤسسة او شركة او جهة حكومية يعتمد بشكل كبير على نجاح وتميز خدمة العملاء ومراكز الاتصال التابعة لها.

وأشار الحمد الى اهمية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مراكز الاتصال عبر ادخال البرامج المتطورة ووسائل التواصل الاجتماعي بما يسهم في التواصل مع العملاء بصورة مستمرة مؤكدا ضرورة الاهتمام بتلك المراكز للتواصل مع العملاء وتلبية طلباتهم وحل جميع مشكلاتهم.

من جانبها قالت مؤسس شركة (آر.تي) للاستشارات والتدريب رحاب الطواري في الجلسة الثانية من الملتقى والمعنونة (اهمية مراكز الاتصال) ان الهدف المشترك لمراكز الاتصال في القطاعين العام والخاص هو التركيز على العميل.

واضافت الطواري ان اهداف مراكز الاتصال في القطاع الحكومي ترتكز على اعطاء التعليمات والمتابعة والتعرف على سير اوقات العمل فضلا عن تلقي الملاحظات والاقتراحات مؤكدة ضرورة صقل مهارات العاملين في هذا المجال لخلق قاعدة تواصل جيدة مع العملاء.

وأشارت الى ان من التوصيات التي يجب الوصول اليها في هذا الملتقى هو الاستثمار بشكل اكبر في تلك المراكز وتفعيل الدور الرقابي (ادارة الجودة) فضلا عن تمكين دور الشباب في هذا القطاع الفعال.

من جهته اكد المقدم عبدالله الدوسري من وزارة الداخلية خلال الجلسة الثالثة من الملتقى والمعنونة (دور هاتف الطوارئ 112 في حفظ الأمن وسلامة المجتمع) اهمية تفعيل دور مراكز الاتصال لتعزيز التواصل مع الاطراف المعنية وتلبية احتياجاتهم ومساعدتهم.

وقال الدوسري ان الاحداث التي تحصل بشكل يومي وعلى مدار الساعة تتطلب وجود جهة رسمية تتعامل مع اولئك الذين يواجهون حدثا امنيا او طارئا او انسانيا ما يتطلب السرعة في التعامل معه.

وشدد على اهمية سرعة الرد على كافة اتصالات البلاغات وتوجيه الجهات المطلوبة في الموقع المحدد واخذ كل الاتصالات بجدية والاهتمام بها لحماية ارواح افراد المجتمع.

بدوره قال المؤسس والمدير العام لشركة (يوترن) للاستشارات والتدريب نزار بيضون في كلمة مماثلة ان خدمة العملاء ترتكز على عدة جوانب رئيسية منها ادارة الموارد البشرية وتقديم الخدمات الالكترونية وتبسيط الاجراءات.

وأضاف بيضون ان العديد من الدراسات اظهرت ان معدل التغيير المرتفع في موظفي خدمة العملاء له تأثير عكسي على هذه الخدمة فضلا عن عدم تجهيزهم بالمعلومات والمهارات اللازمة للتعامل مع العملاء.

وذكر ان تطوير الموظف يعتمد بشكل كبير على دور الادارة إذ انه لا يمكن الارتقاء بخدمة العميل دون الاهتمام بالموظف مؤكدا ان اختيار القيادات المناسبة يسهم بشكل كبير في تطور خدمة العملاء.

وتعتبر مراكز الاتصال من الخدمات المبتكرة لادارة الاستعلامات وتهدف لتسهيل خدمة العملاء وتعزيز التواصل بين الاطراف المعنية ما يصب في النهاية في صالح العملاء.

ويقوم الخبراء المختصون المشاركون في هذا الملتقى الذي يعقد ليوم واحد بتوظيف افضل الحلول وفقا لاحدث ما توصلت اليه تكنولوجيا مراكز الاتصال لتلبية كل احتياجات العملاء.

«القرين» توقع اتفاقية لشراء 21.7 بالمئة من رأسمال «الكوت»

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية عن توقيع اتفاقية بيع ابتدائي لشراء عدد 21.9 مليون سهم تمثل حصة بنسبة 21.7% من رأس المال المصدر والمدفوع لشركة الكوت للمشاريع الصناعية.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، امس الاثنين، إن الاتفاقية سيتم تنفيذها وفقاً لقواعد التداول المعمول بها في بورصة الكويت وهيئة أسواق المال.

وأوضحت «القرين» أن السعر الابتدائي لافتتاح مزاد البيع بحسب الاتفاقية الموقعة يبلغ 710 فلساً للسهم الواحد. وأضافت الشركة أنه سيتم تحديد الأثر المالي للصفقة عند إتمام عملية شراء الأسهم من خلال المزاد العلني. وأعلنت «القرين» نهاية يناير الماضي، عن موافقة مجلس إدارة الشركة على شراء حصة مؤثرة تتراوح بين 20% و30% من رأسمال «الكوت».

أسعار الذهب تتراجع مع ترقب اجتماع الفيدرالي

انخفضت أسعار الذهب خلال تعاملات امس الاثنين، في ترقب لأحداث اقتصادية هامة في الأسبوع الجاري، أبرزها اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وبحلول الساعة 9:25 صباحاً بتوقيت جرينتش، هبط سعر العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل بنحو 0.2% إلى 1310.2 دولار للأوقية.

كما تراجع سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر عند 1311.1 دولار للأوقية، بنسبة 0.2%.

وفي الأسبوع الماضي، سجل الذهب خسائر بنحو 0.9%، تزامناً مع قوة الدولار الأمريكي.